# الباب الرابع

## القرصنة وأهدافها ومن وراءها

obeikandl.com

obeikandi.com

## القرصنة والقراصنة

كانت القرصنة قديماً عبارة عن عمليات سطو من قبل لصوص البحار الذين أطلق عليهم القراصنة حيث كانوا يسلبون الأموال والمجوهرات ويأخذون الرهائن للمطالبة بالفدية والقتل إذا كانت هناك مقاومة من أي شخص على متن السفينة وتعرف القرصنة البحرية بأنها الجرائم أو الأعمال العدوانية،والسلب أو العنف المرتكبان في البحر ضد سفينة ما ،أو طاقمها،أو حمولتها، وحسب تعريف مكتب البحار التابع للأمم المتحدة هي عمل عدائي يتم بموجبة الاستيلاء على ناقلة بحرية في المياه الإقليمية ونشاط غير أخلاقي انتهازي،تقوم به عصابات محلية،وهي عمل تجاري غير شرعي ،سهل ومربح وذو عائد جيد في منطقة فقيرة جداً تغيب فيها سلطة القانون واتفاقية جنيف للبحر التي تم التوقيع عليها عام ١٩٥٨خصصت ثماني مواد لموضوع لصوص البحر ١٤-٢١وفي المادة التاسعة عشرة من الاتفاقية ورد نص على حق كل دولة في أن تقوم بضبط أي سفينة تعمل في لصوصية البحار، كما يجوز لها أن تقبض على القراصنة ،وأن تستولي على الممتلكات الموجودة فيها،وأن تحاكمهم بعقوبات رادعة وجاءت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة في ٣٠ أبريل١٩٨٢في مونتجوباي بجاميكا وخصصت

المواد من ١٠٠الى ١٠٨،والمادة ١١٠للقرصنة،من خلال نصها يمكن أن نحدد خصائص القرصنة كالتالي:أن يكون الاحتجاز أو الاختطاف أو استخدام العنف غير مشروع -أن يهدف إلى تحقيق أهداف خاصة -أن يرتكب العمل طاقم أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة خاصة أو تمرد من قبل سفينة حربية أو عامة -أن تكون أعمال القرصنة موجهة ضد سفينة أو طائرة في أعالي البحار، بمعنى على بعد١٢ميلاً بحرياً في أقل تقدير من المياه الإقليمية.

بعد التعاون الذي تم بين الشباب في المناطق الساحلية شمال شرق الصومال المسمى باقليم بونت لاند المتمتع بالحكم الذاتي منذ عام ١٩٩٨، وبقايا المليشيات الذين استقلوا عن أمراء الحرب بعد انهيار حكومة سياد بري ١٩٩١م وانهيار الدولة في الصومال برزت مجموعات قوية تتشكل من ثلاثة عناصر أساسية.

١ـ مليشيات كانت لدى أمراء الحرب ويشكلون القوة العسكرية.

٢ـ الصيادون المحليون ويشكلون الخبرة اللازمة بالبحر وقيامهم بعمليات القرصنة جاء من رغبتهم في الانتقام من السفن الأجنبية التي كانت تستغل غياب الدولة في نهب ثروات المياه الإقليمية الصومالية وإلقاء النفايات الكيمائية والصناعية والنووية في المياه الإقليمية الصومالية.

٣- مجموعة من التقنيين الذين يجيدون التعامل مع الأجهزة المتطورة.

ويمكن القول إن عمليات القرصنة الصومالية بدأت في الظهور بشكل محدود منذ بداية التسعينيات كصورة من صور الانتقام من سفن الصيد التى الحقت اضراراً بالثروة البحرية انعكست بدورها على الصيد كمورد اقتصادي هام لكثير من السكان مما اضطر الصيادين إلى تشكيل جماعات غير منظمة لمهاجمة سفن الصيد الأجنبية في المياه الإقليمية الصومالية،وأخذ إتاوات منها ومنذ عام ٢٠٠٠أخذت عمليات القرصنة الصومالية منحى أخر بعد الشعور بالعائد المالي المرتفع لعمليات القرصنة،فبدأت تتشكل عصابات منظمة تهاجم سفن الشحن الصغيرة واليخوت الخاصة،حتى خارج المياه الإقليمية الصومالية وفي عام ٢٠٠٣سجلت ثلاث عمليات اختطاف سفن إلى الموانئ الصومالية والمطالبة بفدية إلا إن التطور المذهل في ظاهرة القرصنة الصومالية من حيث الكم والنوع وعام ٢٠٠٨م عندما ارتفعت عمليات القرصنة من٣١عملية عام ٢٠٠٧ إلى٨٥عملية عام ٢٠٠٨ واستهدفت ضمن عملياتها السفن الكبرى وناقلات النفط العملاقة،كالسفينة الأوكرانية فاينا المحملة ب ٣٣دبابة روسية،وناقلة النفط السعودية العملاقة سيريوس ستار المحملة باثنين مليون طن من النفط الخام،والمطالبة بفدية قدرها٢٥ مليون دولار لإطلاقها ورغم وجود القرصنة في مناطق أخرى من العالم، كبحار الفلبين وأندونيسيا وتايلاند ولاوس وفيتنام ونيجيريا

وحول مضيق ملقا،إلا أنها لم تصل من حيث الخطورة إلى ماوصلت إليه عمليات القرصنة في خليج عدن والساحل الشرقي للصومال وهناك جدل وخلاف في الرأي حول الأسباب الحقيقية وراء ظاهرة القرصنة في خليج عدن وتطورها في السنوات الأخيرة ،وتزايد خطورة هذه الظاهرة المتمثلة في تهديد الأمن القومي العربي وحركة الملاحة الدولية وبصورة عامة لا تخرج في مجملها عن الأسباب التالية:

فشل الدولة في الصومال: بعد سقوط نظام سياد بري ١٩٩١، وغياب سلطة مركزية قوية تبسط سيطرتها على كل أراضي الصومال كما أن انعدام الدولة في الصومال على مدار١٧ عام أوجد وضعاً معيشياً واجتماعيا متدهورين.

انهيار الاقتصاد في إقليم بونت لاند: الذي يقع شمال شرق الصومال ويتمتع بالحكم الذاتي منذ عام١٩٩٨،المعقل الرئيسي لعصابات القرصنة الصومالية،وتوجد فيه المجموعتان الرئيسيتان من عصابات القرصنة ويرجع عدد من المراقبين سر تنامي عمليات القرصنة الصومالية عام ٢٠٠٨تحديداً إلى انهيار الاقتصاد في إقليم بونت لاند،ووصول الحكومة فيه مرحلة العجز عن دفع مرتبات الموظفين الحكوميين ومن الشائع أنه تربط القراصنة علاقات وثيقة مع كبار المسؤولين في هذا الإقليم.

وجود أطراف دولية وإقليمية تغذي الظاهرة: وتشجعها ،أو تغض الطرف عنها ،كإسرائيل التي لها علاقات متينة مع الكيانات الصومالية المستقلة وموقف الولايات المتحدة الأمريكية المتساهل مع الظاهرة رغم أنها تهدد إمدادات النفط التي تعتبرها واشنطن مصلحة إستراتيجية لايمكن التفريط فيها.

الفوضى تنتقل للبحر الأحمر

وهناك بعض الملاحظات الأولية التي قد تساعد في فهم ما يحدث الآن من ناحية، وإيجاد الآلية المناسبة لعملية التأمين البحري للبحر من ناحية ثانية الملاحظة الأولى: ارتباط أعمال القرصنة بتدهور الأوضاع في الصومال،وعدم تسوية نزاعاته إلى الآن رغم موافقة مجلس الأمن الدولي على إرسال قوات دولية إلى الصومال بموجب اتفاق جيبوتي الذي تم توقيعه وينص على أن يتم إرسال هذه القوات لكي تحل محل قوات أثيوبيا ويفترض أن يكون تم إرسالها الآن، لكن هذه القوات لم يتم إرسالها بسبب مماطلة أثيوبيا من ناحية، وعدم الرغبة الدولية في تدخل غير مأمون العواقب في المستنقع الصومالي من ناحية ثانية، وهو ما دفع مجلس الأمن إلى تأجيل بحث نشر هذه القوات.

ومع أن إرسال مثل هذه القوات لن يوجد حلاً للمشكلة الصومالية، فإن انتشار أعمال القرصنة قد طرح الملف الصومالي نفسه من زاوية

أخرى،هي المتعلقة بكيفية مواجهة هذه الأعمال، مما يعني مواجهة الأزمة الخارجية وترك الأزمة الداخلية وتقدمت فرنسا بمشروع قرار لمجلس الأمن بشأن وضع الآليات المناسبة لعملية التدخل في المياه الإقليمية الدولية بالرغم من وجود قرار سابق من المجلس بشأن هذا التدخل هو القرار ١٨١٦ ويسمح للدول التي تتعاون مع الحكومة الانتقالية الصومالية بمكافحة القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال بدخول سفنها المياه الإقليمية للصومال، واستخدام جميع الوسائل اللازمة بغرض قمع أعمال القرصنة والسطو المسلح.

لكن عملية تنفيذه لم تتم بالصورة المطلوبة، خاصة في ظل وجود بعض الصعوبات التي تواجه عملية الرقابة والتفتيش على هؤلاء القراصنة لعل أبرزها طول السواحل الصومالية (٣٧٠٠ كم)، ومعنى هذا أن التعامل الخارجي مع الأزمة لن يساهم في حلها ومن المفارقات الهامة في هذا الشأن أن معظم إن لم يكن كل أعمال القرصنة تتم أمام سواحل إقليم بونت لاند الذي ينحدر منه الرئيس الصومالي، والذي كان رئيساً لهذا الإقليم قبل أن يتولى رئاسة البلاد.

الملاحظة الثانية: أن أعمال القرصنة كانت محدودة إلى حد كبير في ظل سيطرة المحاكم الإسلامية على مقاليد الأمور في البلاد في عام ٢٠٠٦، وهو ما يعني أن سيطرتها الأمنية الداخلية ساهمت في الحد من

هذه الظاهرة، كما نجحت في تحقيق الأمن الداخلي عن طريق توحيد العاصمة مقديشو للمرة الأولى منذ عام ١٩٩١.

ومن هنا فإن السؤال الذي يدور الآن هو: هل من مصلحة المجتمع الدولي استمرار استبعاد الإسلاميين في الصومال عن الحكم، خاصة أنهم كانوا إلى حد كبير سبباً في الحد من عمليات القرصنة خلال فترة سيطرتهم، في حين أن استمرار تدهور الأوضاع حالياً من شأنه تفاقم الظاهرة ،وهو ما أكده المتحدث باسم هؤلاء القراصنة في حوار مع مراسل صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية عبر الهاتف [1]، حيث أشار إلى أن هدفهم من هذه الأعمال هو المال، وإن كان قام بتبرير القيام بذلك بأن هذه السفن تقوم بإلقاء النفايات السامة قبالة السواحل الصومالية، وأنها تقوم بعمليات صيد غير شرعية، بما يعني غياب الحكومة المركزية عن أداء دورها وتتمثل خطورتها على البحر الأحمر وممراته في التالي:

١-إمكانية تحول التجارة الدولية والنقل البحري عنه مما يضعف من دخل الدول المطلة عليه اقتصادياً.

٢- أن يتحول البحر الأحمر إلى بؤرة للصراعات والحروب والتدخل

---

١- جريدة العالم العربى اللندنية بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠٠٨

الإقليمي والدولي وجماعات الإرهاب الدولي ومافيا المخدرات.

٣-أن تدويل البحر الأحمر وممراته يفقد الدول العربية السيادة عليه والحصول على الثروات التي يحتويها.

٤-أن تكون إسرائيل اللاعب الأساسي في رسم إستراتيجيته الأمنية والاقتصادية وفق مصالحها وحلفائها في إطار مشروع الشرق الوسط الجديد بعيداً عن المصالح العربية.

## من وراء عملية القرصنة؟

أعمال القرصنة الأخيرة والمتكررة، تتم بفعل فاعل هذا الفاعل قد يكون دولة، وقد تكون منظمة أو أكثر، وقد تكون جهة لها مصلحة كبيرة في خلق حالة قلق جديدة في المنطقة تحقيقاً للغايات الإستراتيجية المرجوة من ورائها وهذا الطرف يريد دفع المجتمع الدولي إلى القناعة بضرورة إخضاع هذه المناطق لوصاية من نوع أو آخر، تمكنها من السيطرة على منافذ حيوية، بدعوى توفير حركة النقل الآمن لاسيما بالنسبة لإمدادات الطاقة ومنعاً لظاهرة تدفق السلاح إلى بعض الفئات الإقليمية في المنطقة الذين يسيطرون على جزء كبير من الصومال.

أهداف غير معلنة :

ظهرت عمليات القراصنة البحرية بشكل مكثف في مناطق جنوب شرق آسيا وعلى وجه الخصوص في المناطق البحرية التي يقع ضمنها أرخبيل الجزر الاندونيسية وشكلت هذه العمليات تهديداً كبيراً على النحو الذي استغلته البحرية الأمريكية لتعزيز تواجدها في المنطقة وفرض سيطرة الأسطول الخامس الأمريكي على ممر خليج ملقه الاستراتيجي الذي تمر عبره حركة الملاحة البحرية بين مناطق شرق آسيا (الصين – اليابان - الكوريتين) ومناطق العالم المهمة الأخرى (الخليج العربي – أوروبا – جنوب آسيا وشرق أفريقيا والعالم العربى).

الأهداف الأمبريالية

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية والدول الحليفة الرئيسية لها من خلال تواجدهم البحري المكثف في المنطقة ؛ومن خلال إصدار قرارات دولية متوالية من مجلس الأمن الدولي إلى الوصول لتدويل البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن وصولاً لقناة السويس وخليج العقبة مستقبلاً .

ومن أهم الأهداف الإسرائيلية لتفشي ظاهرة القرصنة هو قيامها بدور اللاعب الأساسي والمحور في إطار نظام العالم العربى الجديد الذي من

خلاله تسعى إما لتدويل البحر الأحمر ومنافذه وإعطائها مساحة ونفوذ أكبر فيه أو محاولاتها تعطيل حركة الملاحة من خلال دعم عمليات القرصنة البحرية واضطرار شركات الملاحة البحرية لتحويل حركة التجارة عنه لطريق رأس الرجاء الصالح لبعض الوقت بغية إضعاف الدول العربية المطلة عليه اقتصادياً وأمنياً ومن جانب آخر تقديم نفسها باعتبارها ممراً آمناً ووحيداً على البحر المتوسط لتصدير النفط وتجارة الخليج كما هو مرسوم في مشروعات العالم العربى الجديد لساسة إسرائيل وهو ما تؤكده الشواهد.

ومما يثير التساؤل أنه على الرغم من كمية السفن التي تعرضت للاختطاف من البحر الأحمر لم يتم الاختطاف أو التعرض لأي سفينة ترفع علم إسرائيل أو تحميل شحنات متجهة من والى إسرائيل؟ ٠

إن سعي الإستراتيجية الإسرائيلية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى تحقيق أهدافها التوسعية كقوة إقليمية في المنطقة حتما يأتي على حساب مستقبل النظام الإقليمي العربي وأمنه ومستقبل أجياله القادمة ويمكن للنظام العربي العمل لمعالجة ظاهرة القرصنة ومواجهة تهديدها لمصالحه والفرصة الأخيرة لحماية أمن العرب القومي ومصالحهم الإستراتيجية تتمثل في السيادة والاقتصاد والأمن المصير المشترك ،التي قد يضيعها ضيق أفق بعض الأنظمة وعدم قدرتها على استيعاب الأخطار

الجادة المحدقة بأركان النظام العربي ،خاصة وأن اكبر أزمة يمر بها العمل العربي المشترك هي عدم إدراكه للمتغيرات الإستراتيجية التي تدور من حوله وان أدركها فإنه لا يتعامل معها.

١-وضع إستراتيجية أمنية عربية شاملة لتأمين البحر الأحمر وحماية حرية الملاحة الآمنة فيه لكافة دول العالم.

٢-تشكيل قوة بحرية عربية مشتركة للدول المطلة على البحر الأحمر تعمل وفق اتفاقية الدفاع العربي المشترك وتحت مظلة جامعة الدول العربية.

٣-ضرورة تقديم دعم لمساعدة الصومال مالياً وسياسياً لتشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على نشر الاستقرار والأمن وفرض النظام على كامل ترابه ومياهه الإقليمية.

٤-ضرورة التنسيق العربي مع القوات المتواجدة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن للعمل معاً تحت مظلة الأمم المتحدة وفي إطار القانون الدولي.

٥-أهمية تشكيل مراكز للرصد والمتابعة لأمن البحر الأحمر وممراته ومنافذه.

**ومن الأهداف التى تسعى الدول التى تؤجج نار القرصنة إليها:**

**١-المصالح التجارية :**

هناك مخاوف من وجود خِطَّةٍ لتحويل عملية التجارة العالمية من باب المندب إلى رأس الرجاء الصالح، تستند هذه النظرية إلى أن أهم العمليات التي قام بها القراصنة تم التخطيط لها على أساس المعلومات التي تَمَّ جَمْعُهَا مُسَبَّقًا عن السفن والناقلات المستهدفة، باستخدام نظام تحديدِ المواقع والهواتف التي تعمل بالأقمار الصناعية إلى جانب شبكةٍ نَشِطَةٍ من الجواسيس تَرْصُدُ السفن المستهدفة؛ حيث قدرت منظمة بحريةٌ في كينيا عددَ القراصِنَةِ المنتشرين على طول سواحل الصومال بنحو ٣٢٠٠ فردا يتمركزون في الشمال تحديدًا فى إقليم بونت لاند شِبْهِ المستقل ذاتيًا، ويقع فيه ميناء أيل معقل القراصنة الرئيسي ويخشى واضعوا التقرير من تغيير مهمة القوات الأجنبية من ملاحقة القراصنة إلى تهديد الأمن القومي للبلدان المطلة على البحر الأحمر وخليج العرب، وقد تقود مكافحةُ الإرهاب إلى ملاحقتها داخل تلك البلدان إلى جانب خطورة وجود القوات الأجنبية في المياه العربية تحت ستار مكافحة القرصنة على الأمن القومي العربي، فقد يصبح كابوساً يمارس ضغطاً على تلك الدول ويزيد من التدخل في الشئون الداخلية العربية، بما في ذلك فَرْض تسهيلات عسكرية لأساطيلهم.

٢-القرصنة خطة عملية لتنفيذ اتفاقية ليفني، رايس:

يبدو أن الاستيلاء على القارب الأمريكي في خليج عدن بعد الاستيلاء على السفينة الأمريكية واحتجاز قبطانها ثم تحريره بالقوة يتجه نحو صراع جديد بين القوى الدولية في السيطرة على منطقة ممر الملاحة الدولية المار من باب المندب وقرب الصومال وقد علقت مصادر بريطانية مسئولة على ذلك كدليل على فشل القراصنة وعجزهم عن استخدام خليج عدن ميدانًا لقرصنتهم بفعل نجاح القوات الدولية المشتركة المسيطرة على خليج عدن، والتضييق على القراصنة فضطروا للانتقال إلى ساحل الصومال لممارسة قرصنتهم.

وتلك إشارة مباشرة من بريطانيا إلى نجاح القوات الدولية في خليج عدن الذي تعتبره منطقة لنفوذها العسكري والأمني في المنطقة لكن ما حدث أنه وبعد تلك التصريحات فوجئ الجميع باستيلاء القراصنة على القارب الأمريكي في خليج عدن ويؤكد الخبير الاستراتيجي في شئون القرن الأفريقي عبده محمد سالم أن دلالات هذا الحدث تكشف حقيقة التنازع الدولي للسيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية، خصوصاً بعد إصدار مجلس الشورى اليمني تقريرًا اتهم فيه القوات الدولية بدعم وتسهيل القراصنة في المياه الإقليمية خدمة لأجندة دولية.

ولا شك أن الاستيلاء على القارب الأمريكي فى خليج عدن سيدفع الأمريكان لتعزيز قواتهم في خليج عدن، وهو ما تم بالفعل عقب الحادث مباشرة، حيث تؤكد معلومات شهود عيان عبور عدد من الحاملات الأمريكية المحملة بعدد من القطع العسكرية في طريقها إلى خليج عدن، بالتزامن مع تحريك المدمرات الأمريكية إلى سواحل شرق الصومال وتسريب معلومات عن تفاصيل جديدة لاتفاقية ليفني، رايس الأمنية لمنع حركة تهريب السلاح من إيران إلى غزة عبر منطقة أعالي البحار وصولاً إلى مصر ثم غزة، مما يعني أن القوات الدولية المحتشدة لمواجهة القراصنة باتت هي المسئولة عن تنفيذ هذا الاتفاق بكل تفاصيله.

وقد تشكل تفاصيل الاتفاقية في مجمل عناصرها الإطار الاستراتيجي الجديد لأمن البحر الأحمر،وعلى أساسه ستحدد المهام الأمنية لكل دولة من دول الحشد العسكري على النحو الذي يؤدي إلى إعادة صوغ خارطة النفوذ الدولي واقتسام مربعاتها الإقليمية وفق منهج أمني جديد يرتكز على تجزئة الأمن الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر.

## ٣-تدويلٌ البحر الأحمر وتأمينٌ بَحْريٌّ لإسرائيل

انّ القرصنة وعملياتها ترجعُ إلى تَوَاطُؤِ القواتِ الدَّوْلِيَّة التي تجوب خليج عدن والبحر الأحمر مع القراصنة، وكشف أوَّلُ تقريرٍ رَسْمِيٍّ

يصدر عن اليمن أبريل ٢٠٠٩م أنّ دخول القرصنة في خليج عدن يرجع لوجود أجندةً خفيَّةً تقف وراء القراصنة الذين أوجدوا بأعمالهم الخطرة مُبَرِّرًا لتكثيف الوجود العسكري الأجنبي في أهَمِّ ممرات الملاحة في العالم وتشعر اليمن بالخطورة على سيادة مياهها الإقليمية التي باتتْ تحت سيطرة القوات الدولية بقيادة بريطانيا.

علامات الاستِفهام كثيرة عبَّر عن بعضِها زعيمُ حركة المحاكم الإسلاميَّة الصوماليَّة جناح جيبوتي شيخ شريف شيخ أحمد، الذي أعلن استِغْرابَه من التطوُّرات الأخيرة، مؤكِّدًا أنَّ تفشِّي القرْصنة في ظلِّ وجود أساطيلَ تابعة للقُوى الكبرى يمثِّل لغزًا يَستعْصي على الفهْم، وهو ما أشار إليْه صراحةً رئيس تَحالُف تَحرير الصومال جناح أسمرا عمر إيمان أبو بكر، عندما أكَّد أنَّ هذه القرصنة صناعة أمريكيَّة، ملمِّحًا إلى أنَّ الولايات المتَّحِدة هي التي تقومُ بتدْريب القراصِنة؛ بهدف اتِّخاذ ذلك ذريعةً للسَّيْطرة على سَّواحل الصومال ثمَّ استِحْلال أراضي الصومال، خاصَّة مع تواتُر أنْباء عن نَجاح المقاومة الصوماليَّة، وقرب سيْطرتِها على مقديشيو.

السؤال المطروح الآن: هل الوجود العسكري المكثَّف، والمتعدِّد الجنسيات في المنفذ الجنوبي للبحر الأحمر - يُمَثِّل مقدمة لتمرير مشروع تدْويل مياه البحر الأحمر، الذي سبق أن اقترحه الكيان الصهيوني وقوبل

برفْضٍ عربي؟ خاصة مع استجابة دول عربيَّة تعرَّضت سفنها للقرصنة إلى مبادرات أوربيَّة؛ لتشكيل قوَّة دوليَّة بَحريَّة تتصدَّى للقرصنة في نفس الوقت تَجري مُحاولة من الدُّول العربيَّة المعنيَّة، التي عقدت في القاهرة مؤتمرًا لبَحْث تشْكيل قوَّة بَحريَّة عربيَّة مشتركة، وشارك فيه مُمثِّلون عن مصر، والسعودية،والأردن والسودان، والصومال وجيبوتي، إضافة إلى جامعة الدُّول العربيَّة، فهل تنجح المحاولة العربيَّة، وتشكِّل بالفعل القوَّة المقترحة، ويكون الأمن البحْري العربي بأيدٍ عربيَّة؟.

## آثار القرصنة

إن عمليات القرصنة المتزايدة في جنوب البحر الأحمر جعلت الباب مفتوحاً لتهديد أمن واستقرار دول المنطقة عن طريق تدويل البحر الأحمر ومضيق باب المندب دون مراعاة لمصالح تلك الدول وهناك أثار وتداعيات على دول الجور بشكل خاص وعلى دول المطلة على البحر الأحمر بشكل عام

## تأثير القرصنة على الصومال

إن تورط الصومال في عصر الحرب الباردة في نزاعات الدول الكبرى بتحالفها مع الاتحاد السوفيتي حينا ثم تمردها عليه وانحيازها للولايات

المتحدة وانخداعها بوعودها المعسولة وأن دخول النظام الرئيس محمد سياد بري في حرب إقليم أوجادين في عام ١٩٧٦م المتنازع عليه مع أثيوبيا وبعد ذلك الدخول في حرب مع المتمردين في البلد وتخاذل الولايات المتحدة عن توفير الدعم اللازم للنظام في ذلك الوقت في الوقت الذي كانت أثيوبيا وحركات التمرد المناوئة تجد الدعم العسكري اللازم من الاتحاد السوفييتي مما أثر في توازن القوى وكان الهدف تنفيذ مخطط استراتيجي لتفتيت الصومال إلي كيانات وعشائر صغيرة لذالك فان سقوط النظام الصومالي وفقدان الدولة الصومالية السيطرة علي برها وبحرها جعل هذا البلد عرضه للتدخل الخارجي وانتهاك السيادة وقد أخذ أشكالاً مختلفة من أبرزها:

١ـ التدخل العسكري في شئون الصومال ما حدث عندما أرسلت الولايات المتحدة قوات إلي الصومال عام ١٩٩٢م في عملية سميت إعادة الأمل تحت مظلة الأمم المتحدة بحجه إرساء السلام في الصومال ودعوي حماية قوافل الإغاثة الدولية للمنكوبين لكن سرعان ما انسحبت هذه القوات للضربات الموجعة على يد المسلحين الصوماليين ومشاهد سحب الجنود الأمريكيين في شوارع مقديشو لم تنسى إلى اليوم وما حدث من تدخل عسكري أثيوبي عام ٢٠٠٦م عندما دخل ١٥ ألف جندي إلى الصومال بطلب من الحكومة الصومالية المؤقتة لإستعادة العاصمة وبعض المناطق التي وقعت تحت سيطرة قوات المحاكم الإسلامية التي

استطاعت إعادة الاستقرار إلى الصومال عن طريق فرض النظام وطرد أمراء الحرب من البلد وجذبت الجماهير إلي جانبها لكن لم يرق هذا للولايات المتحدة التي كانت تريد أن يكون لها موطئ قدم في القرن الأفريقي ذو الموقع الاستراتيجي الهام الذي يطل على الممر اليومي لناقلات النفط والسفن التجارية والحربية عبر البحر الأحمر لذلك قامت بتحريض أثيوبيا وبطلب من الحكومة الصومالية المؤقتة لخوض الحرب بالوكالة عنها وبحجة أنها لا تريد طالبان في المنطقة فأعطت الضوء الخضر لأثيوبيا وكان السكوت العربي والإسلامي على دخول القوات إلى الصومال.

هنا نلفت النظر إلى أن القرصنة اختفت تماماً فى فترة التي سيطرت فيها المحاكم علي سلطه في العاصمة وعلى بعض المناطق في الصومال بطرد أمراء الحرب من البلد وفرض النظام قبل دخل قوات أثيوبيا إلى البلد وإعادة أمراء الحرب الذين تم طردهم سابقاً.

٢- تدخل بعض الدول التي لها مصالح في الصومال بدعم فريق صومالي ضد آخر وذلك من مظاهر التدخل الخارجي وانتهاك السيادة.

٣- خرق المياه الإقليمية الصومالية من قبل سفن تابعة لشركات الصيد الآسيوية والغربية مستغلة حالة الفوضى التي يعيشها البلد بغرض الاصطياد الغير القانوني ونهب الثروات البحرية أو بغرض دفن نفايات

سامة في تلك المياه وهو بالتأكيد ما يهدد الثروة البحرية المتنوعة التي يمتاز بها الصومال ٠

أما عن آثار القرصنة علي دول المطلة علي البحر الأحمر ودول الخليج فهى:

مصر من أهم الدول المطلة على البحر الأحمر وهى الدولة الأكثر استفادة اقتصاديا منه في دعم اقتصادها من خلال تحصيل رسوم من السفن المارة في قناة السويس لذلك فالبحر الأحمر يعني لمصر الكثير كما أنه يشكل لها خلال صراعها مع إسرائيل نقطه هامه من نقاط التصادم لكن بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل كامب ديفت خففت مصر الكثير من حرصها الاستراتيجي وغضت الطرف عن تحركات إسرائيل في المنطقة ومع اشتداد أعمال القرصنة تدرجت نبرة مصر اتجاه هذه القضية من التقليل من أهمية تداعيات هذه الأعمال على اقتصادها وأمنها الخاص إلى إبداء قلقها لوجود الأساطيل العسكرية للدول الكبرى والإقليمية واحتمالات تدخلها في شئون المنطقة٠

لذلك قامت مصر بالتنسيق مع الدول العربية والدول الصديقة تحت مظلة الأمم المتحدة في إطار القانون الدولي للمسارعة إلى عقد مؤتمر للدول العربية المطلة على البحر الأحمر في نوفمبر ٢٠٠٨م برعاية مصريه ويمنيه ومحاولة إيجاد حلول لمشاكله ودعت إلى معالجة

الأسباب الحقيقية لظاهرة القرصنة المتمثلة في غياب الدولة كما صرحت مصر بأنها مستعدة للمشاركة مع أساطيل الدول المتواجدة في الأحمر وخليج عدن لتوجيه ضربة عسكرية للقراصنة وحفظ أمن البحر الأحمر ٠

كما أن القرصنة في البحر العرب وخليج عدن وبحر الأحمر قد شكلت كابوساً مزعجاً لدول الخليج فالقراصنة يقومون بخطف ناقلات النفط الذي يعتبر المصدر الرئيسي لدخل تلك الدول وما حدث من خطف ناقلة النفط السعودية العملاقة نجم الشعرى في نوفمبر٢٠٠٨م خير دليل كما قاموا بأعمالهم ضد سفن محملة بالمواد الغذائية اللازمة لتلك الدول وهذا يعنى تهديداً الأمن الغذائي لدول الخليج كما أن القرصنة عملت على خفض الإستثمارات القادمة من البحر وعلى مشاريع تحلية المياه ٠

وأخيراً فمسألة تدويل البحر الأحمر وخليج عدن لاتعني الكثير لدول خليج بقدر ما يهم تلك الدول تأمين نفطها وغذائها وقد تعتبر وجود قوات عسكرية أجنبية لصالحها فتلك القوات تحمي ناقلات النفط والسفن التجارية المحملة بالمواد الغذائية ٠

## تأثير القرصنة على اليمن

حاولت اليمن تنبيه المجتمع الدولي والعربي منذ وقت مبكر من خطورة انهيار الصومال وما سيترتب عليه من نتائج مأساوية على استقرار

اليمن والمنطقة وكذلك على حركة الملاحة الدولية فغياب الدولة في الصومال وما ترتب عليه من آثار مباشرة على حركة الملاحة الدولية في البحر الأحمر مما يشكل تهديداً خطيراً على أمن اليمن القومي ومن الآثار التى خلفتها القرصنة على اليمن :

١- تداعيات اقتصادية :أثرت أعمال القراصنة على اليمن حيث انعكست على حجم إيرادات الدولة في ظل الأزمة المالية وبحسب تقارير رسمية فحركة وصول السفن الأجنبية إلى موانئ اليمن تتناقص منذ الربع الأخير من ٢٠٠٨م وهذا بطبيعة الحال انعكس على حجم الإيرادات السنوية التي تحققها الموانى اليمنية بسبب قيام عدد من شركات الشحن وناقلات النفط بتغيير خط سيرها إلى رأس الرجاء الصالح بدلاً من البحر الأحمر وقناة السويس مما أثر على حجم الإيرادات ويرجع السبب في تغيير خط سير السفن إلى أن المياه الإقليمية عالية الخطورة مما أدى إلى زيادة في تكلفة التأمين إلى أضعاف ما كانت عليه .

٢- إنخفاض حركة السياحة القادمة من البحر: فقد تراجع المستثمرون عن الاستثمار في الجزر اليمنية وفي مجال التنقيب عن النفط.

٣- انخفاض صادرات اليمن من الأسماك نتيجة لتعرض قطاع الصيد لتهديدات مزدوجة من القراصنة والسفن الأجنبية للاشتباه الخاطئ.

التداعيات الأمنية :

تواجه اليمن جراء عمليات القرصنة تحديات أمنية نتيجة قرب العمليات التي تجري فيها القرصنة من مياهها الإقليمية في خليج عدن وبحر العرب فهى تواجه تحديات من أبرزها:

أ-أن المواني اليمنية وسفن الصيد تكون في مرمى هجمات القرصنة وهذا يشكل تهديداً مباشراً على حياة المواطنين اليمنيين كما أن هناك تهديد على أمن طرق المواصلات البحرية بين اليمن والعالم الخارجي.

ب- التخوف الأمني من أمكانية استهداف السفن العسكرية القريبة إلى مياهها الإقليمية أثناء دخولها المواني للتزود بالوقود والمياه ٠

التداعيات السياسية والإستراتيجية :

اليمن لا تخفي مشاعرها من أن وجود عسكري أجنبي دائم وقريب من مياهها الأقليمية كضيف غير مرغوب فيه نتيجة لما يمكن أن يلحقه ذلك من أثار خطيرة على أمن اليمن الإقليمي قد تمتد إلى انتهاك سيادة اليمن وقد يتيح الفرصة للتدخل في شئون اليمن الداخلية بصورة قد تهدد أمن واستقرار ووحدة أراضيه.

## الموقف الدولي من أعمال القرصنة

تظهر المواقف الدولية والإقليمية اتفاق مشترك على الشعور بخطورة القرصنة في هذه المنطقة الحساسة، وضرورة القضاء عليها.

رغم أن الولايات المتحدة إحدى الدول المتواجدة عسكرياً إلا إن موقفها هو الأقل حماساً مقارنة بدول أخرى وقد ظهر الموقف الأوروبي المناهض للقرصنة باقتراح وتبني مشاريع القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الخاصة بمكافحة القرصنة، ثم قيام الاتحاد الأوروبي بإرسال قوة بحرية مشتركة مكونة من سبع سفن تدعمها طائرات الاستطلاع البحري في أول عملية من نوعها في تاريخ الاتحاد الأوروبي وتكوين إطار تنظيمي لهذه القوات أما عن الموقف العربي والاقيليمي فقد ظلت الدول العربية تنظر إلى الظاهرة وكأنها لاتعنيها ولم تولها اهتمامغً إلا بعد أن بدأت القطع العسكرية الأجنبية تتوافد إلى المنطقة وبدأ التحرك العربي حينها ،ولم يتطور الموقف العربي المشترك بعد ذلك وفشلت الجهود الدبلوماسية اليمنية، ورفضت فكرة تشكيل قوى عربية أو اقليمية موحدة لمواجهة ظاهرة القرصنة نتيجة عجز في القدرات لدى البعض وعجز في الايرادات.